كلمة السيد السفير/ حمدي سند لوزة

نائب السيد وزير الخارجية للشئون الفريقية

في الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة الاتحاد الأفريقي – القرن الأفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر وتتهريب المهاجرين

شرم الشيخ، 4 يونيو 2016

الرجاء المراجعة قبل الالقاء

السادة رؤساء وأعضاء الوفود الموقرين

يسعدني أن أرحب بكم في بلدكم الثاني مصر...في مدينة السلام "شرم الشيخ"، وأن أعرب عن تشرفنا بإستضافة الإجتماع الوزاري الثاني لمبادرة الاتحاد الإفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في منطقة القرن الإفريقي، واسمحوا لي كذلك بأن أُعَبِر عن خالص تقديري للجهود التي بُذلت على مدار اليومين الماضيين خلال الاجتماع الثالث لكبار المسئولين في إطار المبادرة.

إن هذا الجمع ننظر إليه باعتباره محفلاً هاماً يجمع عدد كبير من الدول الشقيقة المعنية بقضية الساعة، ألا وهي "الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين"، تلك الجريمة التي تعد من أخطر الجرائم المستهدِفَة لكرامة الإنسان وحقوقه، حيث تقع مسئولية التصدي لتلك الجريمة ومكافحتها علي عاتقنا جميعاً نحن أعضاء المجتمع الدولي، وأود أن أؤكد في هذا المقام علي أن أفريقيا لا تأخذ موقف المتفرج ولا تقف مكتوفة الأيدي، ويأتي تجمعنا هذا كخير دليل على الإرادة القوية للعمل المشترك البناء في التصدي لها.

إن ظاهرة الاتجار بالبشر تعتبر جريمة دولية وترتبط بغيرها من أفرع الجريمة المُنظمة بما في ذلك الاتجار في المخدرات والسلاح، بل والإرهاب، كما أنها تسهم بشكل أساسي في خلق مناخ عام سلبي، يهدد الأمن والإستقرار الوطني والدولي، كما يترتب عليها تشويه صورة الدول أمام الرأي العام العالمي.

لذا، كان لابد من الإسراع ببناء استراتيجيات وطنية في كل بلد لمكافحة الاتجار بالبشر، وفتح قنوات التواصل والتنسيق والتعاون فيما بيننا، وتبادل المعلومات بشكل غير منقطع، والتعامل مع هذه الظاهرة من خلال منظور متكامل يشمل كافة محاور المواجهة على المستويات: السياسية، والإعلامية، والقانونية، والثقافية، والأمنية، وفوق كل ذلك من المنظور التنموي، الأمر الذي انعكس جلياً في العروض التي قدمتها الدول المشاركة باجتماع كبار المسئولين.

إن التطورات والمعطيات الاستثنائية التي نشهدها في الوقت الحالي تفرض علينا التكاتف والتضافر أكثر من أي وقت مضي، ففي ظل الظروف المحيطة بالقارة الأفريقية والأحوال غير المستقرة وما تشهده مناطق عدة في العالم من نزاعات سياسية وتحديات اقتصادية يتعين علينا العمل علي تشخيص المخاطر، وتحديدها، بل ومواجهتها بشكل فعال.

أيها السادة،

منذ إطلاق أول اجتماع للمبادرة في الخرطوم في أكتوبر 2014 ونحن علي يقين بفاعلية اجتماعتنا الدورية، وحتمية الالتزام بمواجهة تحديات مكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي، بما يُمكن من مساعدة الدول الأعضاء على معالجة هذه القضية الملحة من خلال بناء أُطر قادرة على تطبيق الملاحقة القانونية للمتاجرين، آملين في أن يؤدي هذا إلى إنقاذ المزيد من الضحايا وحمايتهم.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نكون صرحاء مع أنفسنا، فالأزمة مازالت مستمرة بل وتتفاقم، وما علينا هو أن نسعي جاهدين بُغية الوصول إلي أرضية مشتركة نستطيع من خلالها التصدي للظاهرة السلبية الناتجة عن التنقلات البشرية، فالحلول العسكرية ليست هي المثلى في التعامل مع قضية الاتجار بالبشر واستغلالهم، حيث تؤكد التجارب الخبرات على أن الحل الناجعِ لهذه الأزمة يتمثل في النظر بعمق إلي جذور المشكلة ووضع حلول عملية لها على المدي القصير، والمتوسط، والطويل.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، فإن الحكومة المصرية تولي اهتماماً كبيراً بمعالجة تلك الظاهرة وتسعي لوأدها بشكل حاسم وفعال من خلال إجراءات وطنية واعية ومتوازنة. ولا يفوتنا الإدراك بحتمية تكامل تلك الجهود مع نظيراتها في دول الإقليم حتى تؤتي ثمارها وتحقق غاياتها، وعليه يتأتي دور هذا الاجتماع في الخروج بتوصيات تسهم في تنسيق تحركات مشتركة وتحقيق أهداف منتظرة.

فمثلاً في إطار قمة فاليتا وما نتج عنها، وبرغم الجهود الأفريقية لتضمين مكون التنمية والتأكيد عليه كأولوية أفريقية، وما صحب ذلك من تأكيدات علي كون الهجرة النظامية وحرية الحركة والتعاون والانفتاح هم السبيل الأكثر فاعلية لمكافحة الهجرة غير النظامية وما يرتبط بها من ظواهر سلبية، إلا أن ذلك لم ينعكس في شكل مساهمات أوروبية فعالة على الرغم من كثرة الوعود وانعقاد الآمال، الأمر الذي بدا جلياً في مداخلات مختلف الدول المشاركة

باجتماع كبار المسئولين. وننتهز هذه الفرصة لحث الدول الأوروبية على سرعة تنفيذ المشروعات المقدمة من الدول الأفريقية بغرض الحد من السلبيات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية.

أشقائي أبناء القارة السمراء، لقد حانت الفرصة كي نبحث ونناقش ونعمل على إيجاد حلول لمشاكلنا مع تلك الظاهرة في إطار هذه المبادرة الأفريقية التي تجمعنا، حيث أثبتت التجارب أن انتظار معاونة الغرباء لا قيمة لها بقدر اهتمامنا نحن بأنفسنا، وتطوير أفكارنا ومواقفنا، والتخلي عن خلافاتنا، وتوحيد مواقفنا.

لقد ناقشنا خلال الاجتماع موضوع الاتجار بالبشر بتفاصيله واستطعنا التوصل إلى بعض التوصيات في إعلان شرم الشيخ وكذلك في مداولاتنا بالتقرير الذي أعدته سكرتارية المبادرة، وأكدنا علي أهمية وضع استراتيجية مستقبلية واضحة للتحرك والتحدث بصوت واحد في اجتماع بروكسل القادم من أجل تحقيق المصلحة المشتركة.

وفي الختام، أود أن أشكر زملائي من جميع الدول علي مجهوداتهم في إنجاح هذا الاجتماع وقيامهم بتحضير البيان الختامي لكي يتم اعتماده في تتمة أعمالنا.

وأتمني لكم اجتماعاً موفقاً ،، وشكراً